الصناعة قبل الخبز..أحياناً

بقلم :

د. م نادر رياض

naderriad.com

لست أدرى تحت أى مسبب استدعت الذاكرة حدثاً تاريخياً لم تمحه الأيام مضى عليه أكثر من ستين عاماً زمانه نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا النازية فى ١٩٤٥/٥/٨ مكانة مدينة أيسن بالقرب من دوسلدورف موقعه المقر الرئيسى لمصانع كروب للصلب حيث المكابس والمسابك وآلات التشغيل الشامخة التى تخصصت فى صناعة المدافع العملاقة وإنتاج الصلب الممتاز الخاص بهذه الصناعة وكان المشهد دمار شامل فى الأبنية والخرائب فى كل مكان إلا أن الآلات والمعدات بقيت سليمة وشامخة تنطق بعظمة الصناعة الألمانية لا ينقصها سوى عمالها الذين تشتتوا ولم يبق منهم أحداً، وفى جانب من المشهد إعلان مكتوب على ورقة داخل حافظة بلاستيك معلق على باب المصنع المغلق عبارة عن دعوة لعمال مصانع كروب للعودة إلى العمل مع الإحاطة أن المصنع غير قادر على سداد أية أجور للعمال وأن العودة للعمل سيقابلها وجبتا طعام يومياً.

وللعجب الشديد أتى جميع عمال المصنع فى اليوم التالى على بكرة أبيهم يرتدون ملابس العمل الزرقاء مصطحبين معهم ما أتيح من الأبناء والبنات فى سن العمل لينضموا للكتيبة العمالية المخلصة لمصنعها العريق الذى يمثل وطنهم الأصغر وذلك كأول تجمع لإرادة شعبية عمالية تسعى للنهوض بالوطن الأكبر ألمانيا الراكعة تحت وطأة وثيقة الاستسلام الموقعة دون قيد أو شرط. صدر فى نفس اليوم من إدارة المصنع أول أمر تشغيل لقسم المكابس والتشكيل الآلى يقضى بإنتاج أعداد من أطباق الطعام المصنوعة من الصاج تخصص لأكل العمال لزوم وجبتى الطعام والتى تمثل الأجر اليومى لكل عامل.

انتقلت بى الذاكرة بعد هذا للشعار الذى ردده ويردده الغالبية العظمي"خبز حرية عدالة اجتماعية"وكم هالنى أن هذا الشعار على براءته وصدق نواياه إلا أنه خلا من كلمة العمل أو الإنتاج باعتبارهما القوة المحركة للحصول على الخبز وكذا الانطلاقة للحرية الكريمة للقوى العاملة والمنصة الحقيقية لعدالة التوزيع ومن ثم العدالة الاجتماعية إذ أنه بدون العمل تختل المعادلة ويصعب تحقيق أى من مطالب هذا الشعار.

أثلج صدرى أن أحداً من رجال الصناعة أو رجال الإنتاج لم تصدر عنه كلمة أثناء النقاش المحتدم حول الحد الأدنى للأجور يعترض فيه على هذا المطلب المجتمعى العادل. فبدا لى المشهد كما لو أن رجال الصناعة والإنتاج هم أصحاب الدعوة للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور فى باقى القطاعات وكما لو أن هذا الرفع مستوفى الغرض منه فى القطاع الصناعى والانتاجى من قبل باعتبار أن رأس المال البشرى هو المكون الرئيسى للتقدم الصناعى والمنصة الأساسية التى ينطلق منها التطوير والتحديث والدخول فى معترك القدرة التنافسية.

فإذا وضعنا اليوم مبدأ العدالة الاجتماعية على مائدة البحث والتحليل فعلينا أن ندرسه على مستوياته الثلاثة أى مسئولية الأفراد ومسئولية القطاع الصناعى والانتاجى وأخيراً مسئولية الدولة من هذه القضية.

فعلى مستوى الفرد فإن طبيعة الشعب المصرى المتمثلة فى سلوك أفراده الذين يتمتعون بالطيبة والسعى لمرضاة الخالق فى وسطية معتدلة لا تجنح لأى اتجاه معاكس، فلنا أن نرى فى سلوك هذا الشعب الطيب من خلال التزامه بأداء الزكاة كواجب دينى لا يتعارض مع التزامه الأدبى والإنسانى برعاية المحيطين به من ذوى القربة و الجيرة أيضاً ومثالنا فى ذلك أن أحداً فى قرى ونجوع مصر لا يبيت بغير طعام رغم عدم امتلاكه لأى قدر من مساحة الأرض القابلة للزراعة وخلو وفاضه من مصادر الدخل المعلوم وغير المعلوم.

أما على المستوى الصناعى والانتاجى فإن هذا القطاع على اتساعه لم يشهد حالات تذكر من التخلى عن العمالة أو إيقاف النشاط أو تخفيض العاملين المثبتين أو اتجاه لتخفيض أجورهم رغم الأزمة الحقيقية التى أدخلت جانبا كبيرا من هذا القطاع إلى نطاق الخسائر المؤكدة والبعض الآخر الأحسن حظاً داخل نطاق انخفاض العائد وتردى الإنتاجية مما نحا به إلى إلغاء كامل لخطط التوسع والتطوير الصناعى فى المنتجات والآلات وإلغاء خطط تطوير المنتجات واستبدالها بأخرى أكثر حداثة واستيفاء لرغبة العملاء.. ونستكمل فى المقال القادم.

● كاتب المقال: عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

الصناعة قبل الخبز..أحياناً (٢-٢)

بقلم:

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com.eg/

في الجزء الأول من المقال أشرنا إلى أن شعار «عيش .. حرية.. عدالة اجتماعية » خلا من كلمتى العمل والإنتاج باعتبارها القوة المحركة للحصول على الخبز والانطلاق نحو الحياة الكريمة للقوى العاملة وتناولنا قضية العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد وعلى المستوى الصناعى والإنتاجى واليوم ينحصر مقالنا فى مسئولية الدولة من هذه القضية.

على مستوى الدولة فإن العدالة الاجتماعية تبدأ وتنتهى من محاورها المعروفة وهى عدالة توزيع فرص العمل على امتداد المساحة الجغرافية للدولة وقوامها الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة وربط ذلك بمزايا تعطى أولوية للصناعات الصغيرة أمام المشتريات الحكومية التى يجب أن تميزها بميزة سعرية حتى تستطيع أن تنافس ،وفى نجاح الصناعات الصغيرة ارتباط تلقائى بالصناعات الكبيرة يتم فى إطار اعتبارها صناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة مما يشكل لها بيئة رعوية مناسبة يمدها بالخامات وأدوات الإنتاج والتصميمات المناسبة دون ثمة مشقة كما يجنبها عمليات الشراء والبيع باعتبارها صناعات مغذية تقتضى أجرها عن التصنيع ولا تدخل فى دورة الشراء والبيع .

أما المحور الثانى الذى يدخل فى نطاق مسئولية الدولة فإنما يكون بالتوزيع العادل لمصادر الثروة القومية وإمكانيات تنميتها على امتداد الرقعة الجغرافية وذلك بأن تحدد المناطق ذات التخصصية الزراعية أو الصناعية المناسبة فيتم تعظيم وتكامل الأنشطة المبنية على هذا التخصص داخل النطاق المحلى الموجودة فيه ومثال ذلك اختصاص أسوان ببحيرة السد وارتباط ذلك بالثروة السمكية الكبيرة الواعدة والمستمرة فيجب تنمية أسوان بتوفير وسائل الصيد الحديثة وكذا نشاط تصنيع الأسماك تجهيزاً وتعبئة وفى هذا إثراء واستثمار للثروة السمكية وخفض لأسعار الغذاء. وقياساً على هذا مناطق زراعة الزيتون وما يرتبط بها من تصنيع الزيتون فى معلبات أو عصره وتعبئته كزيوت للاستخدام الآدمى وأيضاً الصناعى كما يسرى هذا الأمر على مناطق زراعة الطماطم وارتباط ذلك بتصنيعها فى موقع زراعتها وتركيزها وتصنيع عجينة الكاتشب بها.

وقبل أن تأخذنا طموحاتنا فى تيارها الصاعد بعيداً ،علينا أن نتلفت حولنا قليلاً ونستلهم بعض المحاذير التى من شأنها إجهاض الطموحات وإحباط الرؤى القابلة للتنفيذ إذ أنه على الحكومة وأقصد بهذا أية حكومة مقبلة أن تلتزم بالتشريعات التى تسنها خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور فلا نريدها أن تكون أول المخالفين لها كما حدث فى عهود سابقة فكانت الأجور والمرتبات الحكومية تقل عن الحد الأدنى للأجور فى مجالات التدريس وعمال الزراعة والسكك الحديدية (الدريسة) وعمال النظافة فى المحليات .إن التنمية البشرية هى توجه للأمام ولا مجال فيه للعودة إلى الخلف فكلنا نحتاج الخبز ولكن العمل يؤمن استمرار الحصول على هذا الخبز. ولنبدأ الآن وليس غداً فالزمن ماض فى طريقه ولا سبيل أمامنا إلا اللحاق به .

بقى أن نشير إلى أن الصورة قد تنقلب إلى عكس ما ننشده إذا لم يستعد الاقتصاد المصرى عافيته ليساير التوقعات والطموحات المعلقة عليه وتفعيل منظومة العمل والإنتاج .

وليعلم رجال الصناعة والاقتصاد أن ما حققته الدولة لهم من مكاسب فى المرحلة السابقة كلفها المليارات بمعيار المال وعشرات السنين بمعيار الزمن كان من أبرز ملامحها تأمين البنية الأساسية الصناعية من مدن صناعية وطاقة كهربائية ومرافق واستيعاب لتكنولوجيات متقدمة وانطلاقة لمنظومة الجودة واتفاق مصالح أصحاب الأعمال مع عمالهم والذين لا ينكر الفضل لهم فى القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة الوافدة وما لذلك من أثر مباشر فى بناء القدرة التنافسية للمجتمع المصرى عبوراً به لأسواق التصدير وتحقيق أرقاماً واعدة بالتنامى فى منظومة لا يجب لها بأى حال من الأحوال أن تتراجع أو تتوقف لأن فى ذلك تهديد مباشر للمصلحة العليا للاقتصاد المصري.

كلى أمل وتفاؤل فى أن مصر ذات الماضى العريق حيث سجل لها أنها كانت أول دولة عرفها العالم ذات سيادة ولها ملك يحمل تاجاً ولها جيش نظامى وقوانين مكتوبة وشرطة نظامية وسجلات للمعاملات من بيع وشراء وزواج ومواريث ولها إحصاءات للبشر وللحيوانات أيضاً ناهيك عن نظام ضرائبى قبل سبعة آلاف سنة من الآن سبقت به العالم. هذه الدولة العظيمة قادرة على صناعة مستقبل أفضل لأبنائها ليضعهم فى مكانهم الصحيح تحت الشمس.

● كاتب المقال: عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

د. نادر رياض *

www.naderriad.com

الصناعة قبل الخبز.. أحياناً «١-٢»

لست أدرى تحت أى مسبب استدعت الذاكرة حدثاً تاريخياً مضى عليه أكثر من ستين عاماً زمانه نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا النازية فى ١٩٤٥/٥/٨، ومكانه مدينة أيسن بالقرب من دوسلدورف، وموقعه المقر الرئيسى لمصانع كروب للصلب حيث المكابس والمسابك وآلات التشغيل الشامخة التى تخصصت فى صناعة المدافع العملاقة وإنتاج الصلب الممتاز الخاص بهذه الصناعة، وكان المشهد: دمار شامل فى الأبنية والخرائب فى كل مكان، إلا أن الآلات والمعدات بقيت سليمة وشامخة تنطق بعظمة الصناعة الألمانية لا ينقصها سوى عمالها الذين تشتتوا ولم يبق منهم أحد، وفى جانب من المشهد إعلان مكتوب على ورقة داخل حافظة بلاستيك معلق على باب المصنع المغلق عبارة عن دعوة لعمال مصانع كروب للعودة إلى العمل، مع الإحاطة بأن المصنع غير قادر على سداد أى أجور للعمال، وأن العودة للعمل سيقابلها وجبتا طعام يومياً.

وللعجب الشديد أتى جميع عمال المصنع فى اليوم التالى على بكرة أبيهم يرتدون ملابس العمل الزرقاء، مصطحبين معهم ما أتيح من الأبناء والبنات فى سن العمل لينضموا للكتيبة العمالية المخلصة لمصنعها العريق الذى يمثل وطنهم الأصغر وذلك كأول تجمع لإرادة شعبية عمالية تسعى للنهوض بالوطن الأكبر ألمانيا الراكعة تحت وطأة وثيقة الاستسلام الموقعة دون قيد أو شرط. صدر فى نفس اليوم من إدارة المصنع أول أمر تشغيل لقسم المكابس والتشكيل الآلى يقضى بإنتاج أعداد من أطباق الطعام المصنوعة من الصاج تخصص لأكل العمال لزوم وجبتى الطعام اللتين تمثلان الأجر اليومى لكل عامل.

انتقلت بى الذاكرة بعد هذا إلى الشعار الذى ردده منشدو ميدان التحرير «عيش - حرية - عدالة اجتماعية»، وكم هالنى أن هذا الشعار على براءته وصدق نواياه خلا من كلمة العمل أو الإنتاج باعتبارهما القوة المحركة للحصول على الخبز، وكذا الانطلاقة للحرية الكريمة للقوى العاملة، والمنصة الحقيقية لعدالة التوزيع ومن ثم العدالة الاجتماعية، إذ إنه بدون العمل تختل المعادلة ويصعب تحقيق أى من مطالب هذا الشعار.

أثلج صدرى أن أحداً من رجال الصناعة أو رجال الإنتاج لم تصدر عنه كلمة أثناء النقاش المحتدم حول الحد الأدنى للأجور يعترض فيه على هذا المطلب المجتمعى العادل، فبدا لى المشهد كما لو أن رجال الصناعة والإنتاج هم أصحاب الدعوة للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور فى باقى القطاعات، وكما لو أن هذا الرفع مستوفى الغرض منه فى القطاع الصناعى والإنتاجى من قبل باعتبار أن رأس المال البشرى هو المكون الرئيسى للتقدم الصناعى والمنصة الأساسية التى ينطلق منها التطوير والتحديث والدخول فى معترك القدرة التنافسية.

فإذا وضعنا اليوم مبدأ العدالة الاجتماعية على مائدة البحث والتحليل فعلينا أن ندرسه على مستوياته الثلاثة أى مسؤولية الأفراد، ومسؤولية القطاع الصناعى والإنتاجى وأخيراً مسؤولية الدولة من هذه القضية.

فعلى مستوى الفرد فإن طبيعة الشعب المصرى المتمثلة فى سلوك أفراده الذين يتمتعون بالطيبة والسعى لمرضاة الخالق فى وسطية معتدلة لا تجنح لأى اتجاه معاكس، فلنا أن نرى فى سلوك هذا الشعب الطيب من خلال التزامه بأداء الزكاة كواجب دينى لا يتعارض مع التزامه الأدبى والإنسانى برعاية المحيطين به من ذوى القربى والجيرة أيضاً، ومثالنا فى ذلك أن أحداً فى قرى ونجوع مصر لا يبيت بغير طعام رغم عدم امتلاكه أى قدر من مساحة الأرض القابلة للزراعة وخلو وفاضه من مصادر الدخل المعلوم وغير المعلوم. أما على المستوى الصناعى والإنتاجى فإن هذا القطاع على اتساعه لم يشهد حالات تذكر من التخلى عن العمالة أو إيقاف النشاط أو تخفيض العاملين المثبتين أو الإتجاه لتخفيض أجورهم رغم الأزمة الحقيقية التى أدخلت جانباً كبيراً من هذا القطاع إلى نطاق الخسائر المؤكدة، والبعض الآخر الأحسن حظاً داخل نطاق انخفاض العائد وتردى الإنتاجية، مما نحا به إلى إلغاء كامل لخطط التوسع والتطوير الصناعى فى المنتجات والآلات وإلغاء خطط تطوير المنتجات واستبدالها بأخرى أكثر حداثة واستيفاء لرغبة العملاء.

ونستكمل فى المقال المقبل.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

المصري اليوم
احدث اليوم

٧ أيام

يكتبها اليوم
د. نادر رياض*
www.naderriad.com

الصناعة قبل الخبز أحياناً (٢-٢)

فى الجزء الأول من المقال، أشرنا إلى أن شعار «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية»، خلا من كلمتى العمل والإنتاج، باعتبارهما القوة المحركة للحصول على الخبز والانطلاق نحو الحياة الكريمة للقوى العاملة.. وفى الجزء الثانى والأخير، نحذر من أن الصورة قد تنقلب إذا استمر التراجع الاقتصادى آخذاً منحى أكثر حدة لفترة أطول خلال عام ٢٠١٢، إما بسبب الانفلات الأمنى وغياب الاستقرار، أو ما هو أكثر من ذلك بسبب تراجع فى قيمة الجنيه المصرى «لا قدر الله» مما قد يؤدى إلى انفلات فى قيمة تكلفة الخامات ومستلزمات الإنتاج، مما يدخل القطاع الصناعى والإنتاجى فى حيز الخسائر المحققة لفترة قد تطول ويحدث فجوة فى الأمن الغذائى يقفز معها سعر الرغيف.

أما على مستوى الدولة فإن العدالة الاجتماعية تبدأ وتنتهى من محاورها المعروفة، وهى عدالة توزيع فرص العمل على امتداد المساحة الجغرافية للدولة، وقوامها الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة، وربط ذلك بمزايا تعطى أولوية للصناعات الصغيرة أمام المشتريات الحكومية التى يجب أن تميزها بميزة سعرية حتى تستطيع أن تنافس. وفى نجاح الصناعات الصغيرة ارتباط تلقائى بالصناعات الكبيرة، يتم فى إطار اعتبارها صناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، مما يشكل لها بيئة رعوية مناسبة تمدها بالخامات وأدوات الإنتاج والتصميمات المناسبة دون أى مشقة، كما يجنبها عمليات الشراء والبيع باعتبارها صناعات مغذية تتقاضى أجرها عن التصنيع ولا تدخل فى دورة الشراء والبيع.

أما المحور الثانى الذى يدخل فى نطاق مسؤولية الدولة فإنما يكون بالتوزيع العادل لمصادر الثروة القومية وإمكانيات تنميتها على امتداد الرقعة الجغرافية، وذلك بأن تحدد المناطق ذات التخصصية الزراعية أو الصناعية المناسبة، فيتم تعظيم وتكامل الأنشطة المبنية على هذا التخصص داخل النطاق المحلى الموجودة فيه، ومثال ذلك اختصاص أسوان ببحيرة السد، وارتباط ذلك بالثروة السمكية الكبيرة الواعدة والمستمرة، فيجب تنمية أسوان بتوفير وسائل الصيد الحديثة وكذا نشاط تصنيع الأسماك تجهيزاً وتعبئة، وفى هذا إثراء واستثمار للثروة السمكية وخفض لأسعار الغذاء. وقياساً على هذا مناطق زراعة الزيتون وما يرتبط بها من تصنيع الزيتون فى معلبات أو عصره وتعبئته كزيوت للاستخدام الآدمى وأيضاً الصناعى، كما يسرى هذا الأمر على مناطق زراعة الطماطم وارتباط ذلك بتصنيعها فى موقع زراعتها وتركيزها وتصنيع عجينة الكاتشب به.

وقبل أن تأخذنا طموحاتنا فى تيارها الصاعد بعيداً، علينا أن نتلفت حولنا قليلاً ونستلهم بعض المحاذير التى من شأنها إجهاض الطموحات وإحباط الرؤى القابلة للتنفيذ، إذ إنه على الحكومة - وأقصد بهذا أى حكومة مقبلة - أن تلتزم بالتشريعات التى تسنها، خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، فلا نريدها أن تكون أول المخالفين لها كما حدث فى عهود سابقة، فكانت الأجور والرواتب الحكومية تقل عن الحد الأدنى للأجور فى مجالات التدريس وعمال الزراعة والسكك الحديدية (الدريسة) وعمال النظافة فى المحليات. إن التنمية البشرية هى توجه للأمام ولا مجال فيه للعودة إلى الخلف، فكلنا نحتاج الخبز ولكن العمل يؤمّن استمرار الحصول على هذا الخبز.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى